الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية

تسنيم سليمان النعمان،[i] فطري وردي،[ii] هيندون بنت عبد الرحمن،[iii]

[i] طالبة دكتواة، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية Hbj1@yahoo.com Hbj1@yahoo.com

[ii] محاضر، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية fitriwardi@usim.edu.my

[iii] محاضر، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية hendun@usim.edu.my

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى صورة كاملة عن الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها الآتي:

1. إن الفقهاء متفقون على عواقب الخطأ الطبي، وهو الضمان، وأن هذا الضمان مرتبط بانتهاكات واضحة وشبه متفق عليها بين الفقهاء، وإذا تجاوزها الطبيب أو تجاوز أحدها، فهو ضامن لضرر يده على المريض.
2. تتعدد صور الخطأ الطبي وتتمثل في ثلاث حالات أولها ارتباطها بالطبيب، والثانية ارتباطها بمساعدي الطبيب، والثالثة ارتباطها بكلاً من الطبيب ومساعديه.
3. إذا اعتنى الطبيب بحقه في عمله كطبيب يمارس مهنة الطب بشكل مناسب، وأدى عمله إلى وقوع ضرر على المريض، ولا يمكن الاحتراز منه وتفاديه، فلا ضمان عليه؛ لأن الشفاء بيد الله وحده سبحانه وتعالى، وهنا نتطرق إلى القاعدة القانونية أن الواجب غير ملزم بوصف السلامة.
4. الابتعاد عن الأصول العلمية الخاصة بالمهنة يتعلق ويرتبط بثلاث حالات تتمثل في الابتعاد عن الأصول العلمية من الجانبين التطبيقي والنظري، وقيام الطبيب بالابتعاد عن الأصول العلمية من الجانب التطبيقي العملي، وعدم اتباع الأصول العلمية من الجانب النظري.

الكلمات المفتاحية: الخطأ الطبي– الشريعة الإسلامية.

Abstract
The study aimed to identify medical error and its provisions in jurisprudence and Islamic law. The study used the descriptive analytical method to reach a complete picture of medical error and its provisions in jurisprudence and Islamic law. The study reached a set of results، the most important of which are the following:

1. The jurists are in agreement on the consequences of medical error، which is the guarantee، and that this guarantee is linked to clear and almost agreed-upon violations among the jurists. If the doctor exceeds it or exceeds one of them، he is a guarantor for the harm of his hand to the patient.
2. If the doctor takes care of his right to work as a doctor، who practices the profession of medicine in an appropriate manner، and his work leads to harm to the patient، and it is not possible to avoid it، then there is no guarantee against him. This is because healing is in the hands of God alone، the Almighty، and here we address the legal rule that the duty is not obligatory to describe safety.
3. The departure from the scientific principles of the profession is related to three cases، which are the departure from the scientific principles from the practical and theoretical sides، the doctor's departure from the scientific principles from the practical side، and the failure to follow the scientific principles from the theoretical side.
4. There are many forms of medical error، and they are represented in three cases، the first of which is its connection with the doctor، the second is its connection with the doctor's assistants، and the third is its connection with both the doctor and his assistants.

Keywords: Medical Error- Islamic law.

مقدمة

ألزمت الشريعة الإسلامية بأن يكون الطبيب ذا خبرة ودراية في أمراض الروح والنفس، والقاعدة الشرعية أن من يزاول علمًا لا يعرفه يكون مسؤولًا عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة هذه المزاولة[1].

وتعتبر الأخطاء الطبية مشاكل خطيرة في الرعاية الصحية، ويتم بذل محاولات على مستوى العالم للحد منها، حيث يُعتقد أن الخطأ الطبي هو الضحية الثانية لمقدمي الرعاية الصحية في الوقت الحاضر، حيث أصبحت الأخطاء الطبية ذات تحديات كبيرة لأخصائي الرعاية الصحية وصانعي السياسات الصحية، وهذه مسؤولة عن تأخير الشفاء من أمراض المرضى، وفي بعض الأحيان يستحيل التعافي[2].

ويسأل الطبيب عن خطأه الفني، وهو الخطأ الذي يقع من الطبيب إذا خالف الأصول الفنية التي توجبها عليه مهنة الطب، وإذا ارتكب خطأ في التشخيص أو العلاج أو في إجراء عملية جراحية، كما يسأل عن خطأه

1 طارق صلاح الدين محمد أيوب، المسؤولية الجنائية للطبيب المترتبة على إفشاء السر المهني، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 2015، ص 21.

2 Haradhan Kumar Mohajan, Medical Errors Must be Reduced for the Welfare of the Global Health Sector, International Journal of Public Health and Health Systems, Vol. 3, No. 5, 2018, p.1.

العادي (المادي) وهو الذي يخرج بطبيعته عن مهنة الطب، ويقع فيه الطبيب كما يقع فيه غيره من آحاد الناس، وذلك حين لا يلتزم بمقتضى الحرص المفروض على كافة الناس[3].

وبناءً على ذلك سوف تتناول الباحث الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية.

أولاً– مشكلة الدراسة:

لقد وضعت الشريعة الإسلامية أحكاماً لمحاولة الحد من الخطأ الطبي بكل أنواعه، وبالرغم من ذلك نجد أن هناك العديد من الأخطاء الطبية الفادحة التي ازدادت في الفترة الزمنية الأخيرة، وللإقلال منها وجب الأخذ بأحكام الفقه والشريعة الإسلامية للحد منها على قدر الإمكان.

ومن هذا المنطلق يظهر التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة وهو: ما هو الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية؟

ثانياً– أهداف الدراسة:

1. التعرف على ماهية الخطأ الطبي ودرجاته وصوره.
2. الكشف عن أثار الخطأ الطبي للطبيب في الفقه والشريعة الإسلامية.

ثالثًا– منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بالتعرف على الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية، حيث أن المنهج الوصفي التحليلي بخطواته وإجراءاته، والتي تتمثل في جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج وكتابة النتائج والتوصيات التي تتناسب وتتلائم مع طبيعة الدراسة وموضوعها.

رابعًا– الدراسات السابقة:

1. دراسة (عبد القادر، رابح، 2017)[4] بعنوان "الخطأ الطبي بين الشريعة الإسلامية والقانون":

---

3 محمد عزمي البكري، الخطأ الطبي وجريمة إفشاء سر المهنة الطبية، موسوعة القانون المدني الجديد، القاهرة، دار محمود للنشر والتوزيع، 2016، ص26.

4 زهرة بن عبد القادر، رابح فغرور، الخطا الطبي بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 4، ع 2، 2017.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الخطأ الطبي في الفقه والشريعة الإسلامية والقانون، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والتحليلي والمقارن للوصول إلى صورة كاملة عن مفهوم الخطأ الطبي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الشريعة الإسلامية بنصوصها من الكتاب والسنة قد قدمت الكثير وساهمت في وضع مرجعية وإطار شرعي للخطأ الطبي، وبالتالي فإن على فقهاء القانون البحث عن تنظيم قانوني يضبط الخطأ الطبي وينظمه، لحماية كافة الأطراف من أطباء ومرضى، كما اتفق الفقهاء ورجال القانون على الأصول التي يبنى عليها الخطأ الطبي ووضعوا معيارًا واساسًا دقيقًا يقاس عليه عمل الطبيب.

2. دراسة (المري، 2013)[5] بعنوان " المسؤولية المدنية للفريق الطبي بين الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي ":

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة المسؤولية المدنية لخطأ الفريق الطبي ومن هو المسؤول بين أعضائه امام المريض في حالة حدوث الضرر ومعرفة الآثار القانونية ورأي الشريعة الإسلامية في هذا الشأن، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الطبيب هو معيار الخطأ الطبي، على أن يحاط بنفس الظروف الخارجية للطبيب المسؤول، وفي هذا الصدد فإن خطأ الطبيب الأخصائي الذي يحمل مؤهلات عالية وخبرات كبيرة في مجال تخصصه، ولديه من الوسائل والطرق للعلاج إذا أخطأ فإنه يقاس بطبيب أخصائي مثله، وتكون مسؤوليته أكبر من مسؤولية الطبيب العام، على أن يحاط الأخصائي بنفس الظروف التي كان فيها الأخصائي المسؤول عن الخطأ.

3. دراسة (الكوني، 2009)[6] بعنوان "الخطأ الطبي مفهومه وأثاره في الشريعة":

هدفت الدراسة إلى توضيح معنى الأخطاء الطبية وبيان أنواعها وطرق الوقاية منها ومتى يتحمل الطبيب المسؤولية عن خطأه وما هي الأصول والمعايير التي استند عليها الفقهاء في تحديد مسؤولية الطبيب عن أي ضرر يقع للمريض نتيجة علاجه، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أن الأصل على الأطباء المسلمين مراعاة عدم ارتكاب أخطاء طبية، فعليهم واجب عظيم وأمانة وهي العمل الدؤوب والجاد من أجل إخضاع الطب لضوابط محكمة، فهناك حدود يجب التوقف عندها ومصالح يجب على الطبيب تحقيقها، ومضار أساس يعمل الطبيب على رفعها، كما أن الحفاظ على كرامة الإنسان حق من

---

5 خالد علي جابر المري، المسؤولية المدنية للفريق الطبي بين الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2013.

6 مصطفى أشرف مصطفى الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وأثاره في الشريعة، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

الحقوق الطبيعية التي كفلها الإسلام للإنسان، فلا يجوز إهدارها بل هي من الواجبات الشرعية التي لا تخضع لاجتهاد ولا تختلف من زمان لزمان أو من مكان لمكان.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع والقراءة المتأنية من قبل الباحثين على الدراسات السابقة اتضح أنها تشترك مع البحث الحالي في تناول ماهية الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية، حيث كانت الدراسات السابقة تشير الى أهمية التعرف هذه الأحكام.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:**

اختلفت طبيعة الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة، وكذلك المفاهيم على الرغم من الاتفاق حول خصائصها، وقد ركزت الدراسة الحالية على توضيح الخطأ الطبي وأحكامه في الفقه والشريعة الإسلامية، وبينت الفجوة التي لم تسد في الدراسات السابقة، وهي عدم تعرضها إلى موضوع الدراسة الحالية على وجه الخصوص حيث أنها تناولته في المقارنة مع القوانين المختلفة.

- **ما يميز الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:**

تنوع وشمول الدراسة الحالية، خاصة وأنها تختلف عن الدراسات السابقة والتي تناولت جزئيات معينة من أنماط الفقه والشريعة على أحكام الفقه والشريعة بما يتعلق بالخطأ الطبي، فتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف في بعض متغيرات الدراسة وأهمية التطرق كجزء من الدراسة إلى الأخطاء الطبية، ولكن من وجهة النظر القانونية، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على الجانب الفقهي والشريعة الإسلامية بما يتعلق بالخطأ الطبي.

المبحث الأول– الخطأ الطبي (ماهيته– أسبابه– وصوره):

تعتبر الأخطاء الطبية مشاكل خطيرة في الرعاية الصحية، ويتم بذل محاولات على مستوى العالم للحد منها، حيث يُعتقد أن الخطأ الطبي هو الضحية الثانية لمقدمي الرعاية الصحية في الوقت الحاضر، حيث أصبحت الأخطاء الطبية ذات تحديات كبيرة لأخصائي الرعاية الصحية وصانعي السياسات الصحية، وهذه مسؤولة عن تأخير الشفاء من أمراض المرضى، وفي بعض الأحيان يستحيل التعافي[7].

وهناك إسناد جوهري وخارجي كبير للأخطاء الطبية، فيما يتعلق بالإسناد الجوهري فتوضح من خلال الخبرة غير الكافية، وعدم كفاية المعرفة، بالإضافة إلى تفويت علامات التحذير، ولكن فيما يتعلق بالإسناد

7 Haradhan Kumar Mohajan, Medical Errors Must be Reduced for the Welfare of the Global Health Sector, op. cit., p.1.

الخارجي، فيظهر من خلال وجود أشياء أخرى يجب الاهتمام بها، كما أن تعقيد الحالة نفسها تسبب في حدوث الخطأ، أو عرض الحالة كان غير نمطي[8].

وبناءً على ذلك سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين وهما:

المطلب الأول– الخطأ الطبي (ماهيته– ودرجاته– وصوره):

تم تعريف الخطأ بشكل عام من قبل مجموعة من العلماء على أنه "كل ما لم يقصد الفرد اقترافه"[9]. ويُعرف الخطأ الطبي بأنه الفشل في تحقيق الإجراءات المخطط لها أي أخطاء التنفيذ، أو استخدام خطط خاطئة لتحقيق هدف أي أخطاء ناتجة عن التخطيط، والفعل غير المتعمد سواء بالارتكاب أو الإغفال، ويعرف أيضاً بأنه الفعل الذي يفشل في تحقيق نتائجه المخطط له[10]، كما يعرف الخطأ الطبي أيضاً بأن ينتهك الطبيب واجبه في ممارسة الرعاية المتوافقة مع المبادئ الراسخة للمهنة في علم الطب[11].

2. درجات وأنواع الخطأ الطبي:

لقد استوعب الفقهاء وأدركوا كلاً من حساسية وماهية العمل الطبي، وما يتضمنه من مضاعفات وأخطاء لا يمكن للطبيب تفاديها مهما بلغ مقدار خبرته أو علمه، ومهما قام ببذل مجهودات، وبناءً عليه بدأ الفقهاء الاهتمام بالطبيب والتركيز على مسؤولياته وتقليلها قدر الإمكان فيما يتعلق بالمضاعفات التي تترتب على وظيفته، ذلك وبالرغم من أن الأخطاء الطبية وما يظهر على المريض من أضرار يمكن أن يتعلق بخطأ يتحمله مجموعة من الأطباء الذين ساهموا في علاج المريض، ويطلق عليهم الفريق الطبي ويطلق عليهم الفقهاء معاونيين الأطباء ولا يعتبر الأمر متعلقاً بطبيب واحد فقط[12].

ويعتبر رفع المسؤولية عن الطبيب وعدم تحميلها له أو تحميلها لمن في حكمه من فنيين وممرضين وأمثالهم يكون في حالة تركيزهم واهتمامهم بالضوابط والمعايير الخاصة بمهنة الطب، وبناءً عليه يتساهل الفقهاء مع الأخطاء السهلة، ولكن فيما يتعلق بالأخطاء الكبيرة التي لايمكن أن تحدث إلا إذا وجد إهمال أو جهل من الطبيب

---

[8] Cherri Hobgood et. al, The Influence of the Causes and Contexts of Medical Errors on Emergency Medicine Residents' Responses to Their Errors: An Exploration, Academic Medicine, Vol. 80, No. 8, 2005, p.760.

[9] علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، بيروت، دار الكتاب العربي، 1405م، ص 134.

[10] Zamzam Ahmed, Mohammad Saada, Alan M. Jones & Abdullah M. Al-Hamid, Medical errors: Healthcare professionals' perspective at a tertiary hospital in Kuwait, PloS ONE, 14(5), p.1.

[11] منذر الفضل، المسؤولية الطبية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 13.

[12] شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج – ج26، شرح متن منهاج الطالبين للنووي المتوفي 676هـ، موقع الإسلام، ص 204، http://www.al-islam.com تاريخ الدخول للموقع 18-7-2022

بالرغم من أن الأطباء الأخرون لايمكن أن يرتكبوها فتلك النقطة هي التي تناولها الفقهاء وهي الضمان والمسؤولية[13].

وهذا ما قام الإمام الشافعي رحمه الله عليه بتحديده من خلال قوله: "وإذا أمر الرجل أن يحجمه أو يختن غلامه أو يبيطر دابته فتلفوا من فعله فإن كان فعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للمفعول به عند أهل العلم بالصناعة فلا ضمان عليه وإذا كان فعل ما لا يفعله مثله من أراد الصلاح وكان عالماً به فهو ضامن"[14].

ويمكن تقسيم ذلك الخطأ الطبي إلى نوعين وهما: الخطأ الفني المهني، والخطأ المادي العادي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

النوع الأول الخطأ الفني المهني: وهو يمثل الخطأ المقترف من قبل أهل الصنعة والفن داخل مجال مزاولتهم لحرفتهم وصنعتهم فيطلق عليه الخطأ الفني المهني[15]، ويعرف ابن سينا الطب على أنه: "له جانبان نظري وعملي"[16].

وهو يتربط بالأحوال التي لا يلتزم فيها الأطباء أو مساعديهم بالأصول العلمية المقررة، حيث أن كل مرحلة من ضمن مراحل العلاج لها ناحيتين وكل مهمة من المهام المرتبطة بالجراحة الطبية لها جانبان أيضاً وهما:

الأول: عملي نظري.

والثاني: عملي تطبيقي، ولكل من الجانبين نوعان من العلوم وهما:

1- العلوم الطبية الثابتة: وهي تمثل المسلمات الثابتة في علم الطب مثل علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء.

2- العلوم الطبية المستجدة: وهي تمثل مضمون البحوث الطبية العلمية من علاج جديد أو كشف.

وبناءً عليه في حالة إنحراف الأطباء أو مساعديهم عن مضمون الأصول العلمية خلال أدائهم لوظائفهم ومهامهم، فبذلك هم ينحرفون تماماً عن المضمون من خلال عدم التزامهم بكافة الأصول العلمية من الجانبين التطبيقي والنظري، أو يبتعدوا عن أحد تلك الجوانب سواء التطبيقية أو النظرية[17].

وعليه يظهر أن إبتعادهم عن الأصول العلمية الخاصة بالمهنة يتعلق ويرتبط بثلاث حالات من الضروري توضيحها والإشارة لها بصورة مستفاضة، وذلك بهدف تعيين واختيار درجة ونوع الخطأ الذي اقترفه الطبيب، ومدى ما نتج عنه من ضرر لكي يكون قادراً على تحمل المسؤولية، وتلك الحالات هي:

---

13 محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني العام، الطبعة الثالثة، بيروت، 1998م، ص 45.

14 محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، الأم، ج 6، بيروت، دار المعرفة، 1939، ص 172.

15 محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني العام، مرجع سابق، ص 47.

16 أبو علي الحسين بن علي بن سينا، القانون في الطبي، ج 1، تحقيق وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، ص 3. الموقع www.Shamela.ws تاريخ الدخول للموقع 18-7-2022

17 مصطفى أشرف مصطفى الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، مرجع سابق، ص 99.

الحالة الأولى: الابتعاد عن الأصول العلمية من الجانبين التطبيقي والنظري، وتلك الحالة تحدث أثناء الجراحة التجريبية التي يجريها الطبيب الجراح على المريض وهو معتمد بشكل كبير على اجتهاداته الخاصة دون الانتباه أو التركيز على الحدود والقواعد الخاصة بالأصول العلمية التي يجب أن يركز عليها خلال إجراءه للجراحة.

فبذلك يعتبر الطبيب مخالفاً بشكل كامل للأصول العلمية من الجانب النظري، وذلك لأن تلك الجراحة لم يتم إثباتها بشكل علمي من خلال الأطباء المتخصصين، بالإضافة لمخالفته للأصول العلمية، ولكن من الجانب التطبيقي لأن الأسلوب الاجتهادي الذي اتبعه خلال قيامه بالعملية لم يقوم بالاعتماد على المنهج الصحيح الذي يثبته ويتبعه الأطباء المتخصصين، وتلك الحالة تخالف تماماً الأصول العلمية من قبل الأطباء ومساعديهم وهي تمثل أقوى الحالات الثلاثة مخالفة، وذلك نتيجة لاستهزائهم بحرمة الأرواح والأجساد وتجرأهم لتعريضهم للأخطار.

الحالة الثانية: هي الحالة التي يقوم الطبيب فيها بالابتعاد عن الأصول العلمية من الجانب التطبيقي العملي، وخلال تلك الحالة يتم اعتبار الجراحة وتأكيدها من الجانب النظري ولها أسلوب محدد تطبق من خلاله لدى أهل المعرفة والخبرة والاختصاص، فيقوم الطبيب بالخروج والابتعاد عن ذلك الأسلوب من خلال أداءه لمهمته وقيامه بتلك الجراحة ويتخطى الحدود المخصصة لتلك الجراحة مثل أن يقوم بشق مكان غير المكان الذي من المفترض أن تتم الجراحة من خلاله ويتم الشق منه أو يقوم بزيادة المساحة المخصصة للشق عن الكم المخصص الذي الزم الأطباء المختصين به، حيث أن المهمة الجراحية أو العلاجية المشار لها تعتبر ثابتة من الجانب النظري، ولكن الأسلوب الذي اتبعه الطبيب الحراج أو المعالج تخالف تماماً الأصول العلمية، وبناءً عليه يظهر أن المخالفة مقتصرة على الجانب العلمي وليس الجانب النظري[18].

الحالة الثالثة: عدم اتباع الأصول العلمية من الجانب النظري: وفي هذه الحالة يتفق العمل مع الأصول العلمية والقواعد، ولكن الجراحة أو العلاج لا يتم اعتبارهم من الجانب النظري لدى الأطباء المختصين.

ومن الأمثلة على ذلك الحالات التي يتم إلغاءها وهي حالات العلاج أو حالات الجراحة التي تم اتباعها خلال فترة محددة من الوقت ثم تم إلغاء اتباعها نتيجة لظهور بدائل أخرى، وبذلك فيعتبر الطبيب غير ملتزماً بالأصول العلمية من الجانب النظري في حالة تطبيق معلومات الجراحة الملغاه أو العلاج بالصورة المطلوبة، فيكون عمل الطبيب ملتزماً بالمنهج المقرر من قبل الأطباء واتباعه له، فبذلك هو يتوافق مع الأصول العلمية من تلك

18 محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، جدة، مكتبة الصحابة، 1994، ص 476-477.

الناحية، ولكن يكون أسلوب العلاج أو نظرية الجراحة غير متفق عليها طبياً، فبذلك يكون إتباع أي من تلك الطرق مخالفاً تماماً للأصول العلمية، وعليه فتعتبر المخالفة مقتصرة على الجانب العلمي[19].

النوع الثاني– الخطأ المادي العادي:

وذلك النوع يمثل الخطأ الطبي المرتكب من قبل الطبيب خلال ممارسته للطب دون ظهور أي علاقة لذلك الخطأ بالقواعد العلمية أو الأصول الثابتة والمعروفة في مهنة الطب، بمعنى أن يحدث من خلال مخالفة وعدم التزام الطبيب بقواعد وضوابط الحذر والحيطة التي يتبعها الجميع[20]، ومن الأمثلة على ذلك:

1- الخطأ الناتج من الطبيب نتيجة لعدم أمره بتحويل المريض إلى المستشفي خلال الوقت الملائم لذلك.

2- عدم الانتباه وترك أي قطعة من الشاش أو من الأدوات الخاصة بالجراحة داخل جسد المريض خلال إجراء الجراحة.

3- مزاولة مهنة الطب دون الحصول على ترخيص من قبل الجهة المختصة الحكومية، وذلك ما قام فقهاء المالكية باتباعه من أن أساس مشروعية العمل الطبي يعتبر إذن الحاكم.

4- ترك حافظة بها ماء ساخن على قدم المريض أثناء تخديره مما يتسبب له في الحروق[21].

وتلك الدرجة من الخطأ ترتبط بمخالفة الطبيب وعدم التزامه بقواعد الحذر والحيطة دون أن تظهر أي علاقة لذلك الخطأ بالقواعد العلمية أو الأصول المعروفة، والثابتة في مهنة الطب، كما يندرج مع ذلك الرعونة والإهمال[22].

وتمثل الرعونة والطيش واشتقت الكلمة من لفظ الأرعن وهو الأهوج[23] ومن الأمثلة على هذا أن يقوم الطبيب بمعالجة المريض الذي يشكو من عينيه دون أن يعلم أي عين ويقوم بمعالجة العين السليمة دون الانتباه للعين التي يعاني منها المريض.

---

19 مصطفى أشرف مصطفي الكونى، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، مرجع سابق، ص 4.

20 محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني العام، مرجع سابق.

21 أنور يوسف حسين، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية للطبيب، دراسة مقارنة، المنصورة، دار الفكر والقانون، 2014، ص 85.

22 محمد عزمي البكري، الخطأ الطبي وجريمة إفشاء سر المهنة الطبية، موسوعة القانون المدني الجديد، مرجع سابق، ص97.

23 المعجم الوسيط ج 1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2014، ص355.

بينما الإهمال يمثل الترك والمضيعة ويعني به عدم الاكتراث والتفريط مثل أن يهمل الطبيب تعقبه للمريض ومتابعته خلال إجراء العلاج الجراحي له، حيث ينتج عن هذا ضرر أو أداءه للعملية الجراحية وهو خارج وعيه[24].

المطلب الثاني– صور الخطأ الطبي:

تتعدد صور الخطأ الطبي وتتمثل في ثلاث حالات، ويمكن تناوله بالإيضاح فيما يلي:

الحالة الأولى: الحالة التي ترتبط بالطبيب، وذلك بمعني أن يصدر الخطأ الطبي نتيجة لتصرف الطبيب من طلقاء، قال الله تعالى ﴿أَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [25]، والدليل من تلك الآية أن كل نفس قامت بإيقاع ظلم على أحد فيكون عليها وزر تتحمله، ولا يكون غيرها مسؤول عنه[26].

ولتوضيح أشكال الخطأ الطبي وكيف يتم من منظور ما قام الفقهاء بإقراره رحمهم الله (أن الحكم على الشئ فرع عن تصوره) [27] ولكي تكون هناك قدرة على هذا يجب أن يتم تعقب العلاقة التي تكون بين كلاً من الطبيب والمريض منذ البداية وما يندرج في ذلك استهلالاً من إذن المريض، وبعدها يحدث الفحص الطبي ويليه العمل الجراحي مع توضيح مجموعة من الأشكال التي يمكن أن يظهر بها الخطأ الطبي بشكل واسع. ومن الأمثلة على ذلك (الإذن بالعلاج – الخطأ الطبي في التشخيص) [28].

أما الخطأ العلمي: لا يمثل الخطأ خلال التشخيص خطأ طبي بالفعل في جميع الأحيان إلا في حالة أنه يعبر عن جهل صريح بالمبادئ الأولية الخاصة بالطب والتي يؤكدها كافة الأطباء أو الأصول المهنية التي يتفق عليها الجميع[29].

إن الخطأ في وصف العلاج تكون المرحلة التي يتم فيها وصف العلاج تالية لمرحلة تشخيص المرض وتعيين ماهيته والنظر في ماهيته بصورة دقيقة، حيث أن وصف العلاج للمريض من الضروري أن يعتمد على نتائج تلك

---

24 مصطفى أشرف مصطفي الكونى، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، مرجع سابق، ص 102.

25 سورة النجم آية 38.

26 عبد الصبور عبد القوي علي مصري، جرائم الأطباء والمسؤولية الجنائية والمدنية عن الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون، القاهرة، دار العلوم، 2011، ص 68.

27 زكريا الأنصاري، حاشية الجمل، ج 2، الأردن، الياقوتة الحمراء للبرمجيات، 2015، ص 113.

28 طارق صلاح الدين محمد أيوب، المسؤولية الجنائية للطبيب المترتبة على إفشاء السر المهني، مرجع سابق، ص 79.

29 محمود سمير العوادة، المسؤولية المدنية عن خطأ الطبيب في مجال نقل الأعضاء البشرية، دراسة مقارنة، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2020، ص 89.

المرحلة ليكون مناسباً للمريض ويأتي بنتيجة فعالة، كما يجب بذل العناية والاهتمام المطلوبين من قبل الطبيب من أجل تعيين العلاج المناسب لحالة المريض بغرض الوصول إلى تخفيف آلام المريض وشفائه [30].

كما يظهر خطأ الطبيب خلال مرحلة العلاج في نوعين:

أولاً: خطأ مترتب عن عدم الالتزام بالأصول العلمية المعروفة والمنتشرة في أوقات مباشرة ومتابعة العلاج وهو يمثل الخطأ الفني المهني، فهو يمثل إلتزام عام يلقى على عاتق الطبيب وبناءً عليه فإن الطبيب الذي يقوم باستعمال طريقة معالجة قديمة مع تواجد الإمكانية لاستعمال طرق حديثة بديلة طبية عن بدلاً من القديمة أو العلاج المجهور يعتبر ذلك خطأ، والمقصود منه أيضاً إذا تم عرض حالة لها مجموعة من القواعد المستقرة الثابتة عند الطبيب والتي أقر العلم أحد الحلول لها، وأوضحت التجربة والخبرة في صلاحيته، فعليه يكون الطبيب مجبر على الالتزام بالقواعد لكي لا تكون حياة المريض معرضة للخطر وما هو دون ذلك يعتبر خطأ[31].

والثاني: خطأ مترتب على عدم الاهتمام بقواعد الحذر والحيطة خلال وصف وشرح العلاج، ويعرف بالخطأ المادي، وبناءً عليه يجب على الطبيب أن يقوم بتدوين وصفة طبية وإعطائها للمريض أن يهتم بجانب الحيطة والحذر والانتباه خلال وصف وكتابة وصفة العلاج، حيث يجب أن يتم كتابة الوصفة الطبية مع توقيع الطبيب عليها بشكل واضح وتحمل الوصفة والمقادير الخاصة بالدواء وشروط استعماله وطريقة استعماله بخط واضح، كما يجب تدوين كلاً من اسم وعمر الطبيب على الوصفة وتدوين التاريخ الذي كتبت به الوصفة، حيث يتطلب وصف العلاج ومقداره ونوعه وطرق استخدامه انتباه وتركيز من الطبيب وإذا قام الطبيب بما يخالف ذلك فيمثل الأمر خطأ.

وتتعدد الأخطاء التي يقع فيها الطبيب ومنها ما يلي:

1. **أخطاء التوليد**: يعتبر التوليد أحد الفروع الخاصة بمهنة الطب ومن ضمن الفروع الهامة، وتمثل عملية التوليد من ناحية طبيعتها مهمة مليئة بالمفاجآت والمخاطر، وذلك يوضح أن عملية التوليد يجب أن تمارس من قبل أطباء مختصين فقط، ولا يمكن لأي شخص أخر ممارستها، كما أنه لا يمكن لأي فرد النظر في حقيقة الأسباب المؤدية تصرف الشخص بتلك الطريقة، وبناءً عليه تعتبر أخطاء الطبيب من الأخطاء التي تتطلب

30 الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع www.ssfcm.org/ssfcm_ar/index تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022 تحت عنوان: فقه وأدب الطب أخلاق المهنة أنظمة و قوانين. موقع www.Ar.jurispedia.org تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022

المسؤولية الطبية بين التراث العربي والإسلامي عن موقع www.islamicmedicine.org تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022.

31 صالح بن محمد بن مشعل العتيبي، الأخطاء الطبية وتقدير التعويض عنها في النظام السعودي، دراسة تطبيقية، الرياض، مكتبة القانون الاقتصاد، 2019.

التحليل والبحث بشكل كبير، وتستهل المسؤولية التي تقع على عاتق الطبيب بدءاً من وقت حدوث الحمل، ويمكن أن يتم إجمال تلك الأخطاء في الآتي:

أ- يكون الطبيب ممنوعاً من كتابة أي وصفة للمرأة الحامل يمكن أن تسبب لها مخاطر وأضرار للجنين أو تكون غير ملائمة أو تتسبب في إسقاط الجنين، حيث أن هناك أدوية يتم منع المرأة الحامل من تناولها خلال مراحل حملها الأولى.

ب- امتناع الطبيب المشرف من القيام بالفحوصات الدورية للمرأة الحامل.

ج- عدم توضيح وشرح كافة المسائل التي ترتبط بحالة المرأة الحامل وحالة الجنين من قبل الطبيب المشرف المسؤول عن متابعة حالة المرأة الحامل، وذلك لكي تكون على إطلاع كامل في جميع الأحوال[32].

د- عدم استعمال الأجهزة التلفزيونية والآلات المتطورة أو الأجهزة التي يتم استعمالها من أجل قياس ضربات قلب الجنين والتأكد من إنتظامها للإطمئنان على سلامة وصحة المريض.

هـ- هناك مجموعة من الأخطاء المرتكبة من قبل الطبيب خلال الفحص السريري مثل ضغطه أثناء الفحص على جدار الرحم، مما ينتج عنه إجهاض، أو أثناء استعمال الآلات مثل المجس الرحمي فينتج عن هذا إصابة للجنين أو تمزق في رحم المرأة[33].

و- الأخطاء التي تحدث خلال عملية التوليد نفسها والتي تكون بسبب تقصير أو جهل الطبيبة أو عدم التزامه بالأصول الثابتة العلمية، فيترتب على ذلك إصابات كثيرة مثل تمزق أو خرق الرحم أثناء استخدام مجس الرحم أو بتر أحد أعضاء الجنين أو ثقب الرأس أو فقء عينه أو كسر جمجته، ونفس الأمر في حالة إجراء عملية قيصرية بأسلوب لا يتوافق مع الأصول العلمية الطبية ودون وجود أهمية لهذا كافة تلك الأخطاء تمثل أخطاء فنية مهنية[34].

ولكن بالنسبة للأخطاء المادية فهي تنحصر في كتابة الطبيب لوصفة دوائية برعونة وعدم اتباع الحيطة والحذر الضرورين فيما يتعلق بطريقة استعمال الدواء، أو التصرفات الهمجية وعدم الحذر خلال الفحص السريري أو أثناء الولادة[35].

---

32 محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق، ص 409.

33 الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع www.ssfcm.org/ssfcm_ar/index تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022 تحت فقه وأدب الطب أخلاق المهنة أنظمة و قوانين. موقع www.Ar.jurispedia.org تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022

34 طه عثمان أبو بكر المغربي، المسؤلية الجنائية عن الأخطاء الطبية في مجال التوليد، المنصورة، دار الفكر والقانون، 2014، ص 12.

35 مصطفى أشرف مصطفى الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، مرجع سابق، ص 107.

2. **أخطاء التخدير**: يمثل التخدير أبرز الانتصارات العلمية الخاصة بالمجال الطبي، وذلك لأن له دوراً كبيراً ومؤثراً في تسهيل العملية الخاصة بالعمليات الجراحية وعلاج الكسور وتقليل قوة مجموعة من الأمراض والأوجاع التي يعاني منها المريض، وذلك نتيجة لتواجد مجموعة من الحالات أو بعض الأمراض التي يرى المريض فيها أن الموت أفضل له من الاستمرار في المعاناة من الآلام، وذلك يعتبر من منظور تخفيف وتقليل الآلام التي يعاني منها المريض ومن منظور أخر الوصول إلى السعادة والراحة من خلال تقليل شدة الألم، ويكون هذا أثناء عملية العلاج، وبالتحديد في حالة أن يكون العلاج جراحي، وذلك لأن العمليات الجراحية يصطحبها العديد من الآلام القوية التي لا يكون المريض قادراً على تحملها، وبناءً عليه يتجه الطبيب إلى تخدير المريض قبل البدء في العلاج الجراحي، وذلك يتطلب مجموعة من الطرق المتفوقة داخل العناية بهدف التأكد من أن صحة المريض وحالته المرضية قادرة على تحمل عملية التخدير وبالتحديد لدى مرضى القلب[36].
3. **أخطاء الجراحة**: تمثل الجراحة أحد الفروع الأساسية والهامة في فروع الطب، حيث أن هناك نطاق واسع يتم من خلال اعتماد الجراحة الخاصة بالممارسات الطبية بأقسامها وأشكالها المختلفة، بالإضافة إلى ما يرتبط بها سواء من مهن تتبعها أو ترافقها، وبناءً عليه يظهر أن الخطأ الطبي الجراحي أو بالأخص الأخطاء الخاصة بالجراحة من ضمن الأخطاء الطبية الأكثر انتشاراً، مما يلزم الطبيب الجراح بأداء وظيفته الجراحية بالمهارة التي تحتاجها مهنته وبالدرجة التي ينتظر المريض من الطبيب أدائها طبقاً للقواعد العامة الطبية العلمية.

وبالتأكد تظهر أهمية الطبيب الجراح من خلال أهمية الجراحة نفسها، وذلك لأن نطاق عمل الجراحة يكون داخل جسم الفرد وفي بعض الأوقات يكون مناطق خطرة وحساسة، وبناءً عليه تكون على مستوى عالٍ من الخطورة والدقة ويجب على المشرفين عليها أن يقوموا ببذل أكبر مجهود وحذر وعناية وحيطة [37].

وأيضاً استعمال الأدوية والآلات التي لا ترتبط بالمخاطر التي يواجهها المريض، فعلى سبيل المثال لو اتضح أن الحادث الذى أدى إلى الخطر ناتج عن سوء صفات الآلة التي قام الطبيب الجراح باستعمالها فبذلك يعتبر متحملاً للخطأ، وبناءً عليه يجب أن يقوم الطبيب بتقديم العلاج والآلات التي لا يمكن أن تؤذي المريض، ولكن في حالة أن الخطأ التي تعرض له المريض لم يترتب على استعمال مستحضر طبي خاطئ أو أحد الآلات، فبذلك يكون الخطأ نتيجة لعدم التزامه ببذل الحذر والعناية والحيطة وذلك يمثل خطأ مادي[38].

36 محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق، ص 267-505.

37 محمد عزمي البكري، الخطأ الطبي وجريمة إفشاء سر المهنة الطبية، موسوعة القانون المدني الجديد، مرجع سابق، ص 89.

38 الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع www.ssfcm.org/ssfcm_ar/index تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022 تحت فقه وأدب الطب أخلاق المهنة أنظمة و قوانين. موقع www.Ar.jurispedia.org تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022.

الحالة الثانية– أن يكون الخطأ الطبي متعلقاً بالمساعدين:

وهم المختصين بالمختبر والمختصين بالأشعة والممرضات والممرضون واختصاصيو المناظير الطبية، ففي حالة أن الخطأ نابع من الفرد مساعد الطبيب وليس الطبيب نفسه فيكون المساعد مسؤولاً بصورة كاملة عن الخطأ المترتب ولا يكون الطبيب أو المساعدين الأخرين مسؤولين عن شئ طالما أنهم لم يمثلوا أحد الأسباب التي أدت إلى الخطأ، فعلى سبيل المثال من قام بإجراء تحليل للدم أو البراز أو البول، وكانت نتيجة التحليل خاطئة يتحملها المسؤول عن إجراء التحليل فقط وليس غيره، كما يسأل عن الأسلوب الذي اتبعه أثناء التحليل ليتوصل للنتائج التي اعتمدت من قبل الطبيب الفاحص، ففي تلك الحالة يتعلق الخطأ بمن قام بإجراء التحليل فقط، وأيضاً يسأل اخصائي الأشعة في حالة حدوث أخطاء عن الأسلوب المتبع خلال تصوير المريض بالأشعة ويتحمل مسؤولية الخطأ [39].

الحالة الثالثة– أن يكون الخطأ مشتركاً بين الطبيب ومساعديه:

تعتبر الاستعانة واللجوء إلى الكوادر الطبية من ضروريات العمل الطبي في الحياة المعاصرة، ففي حالة أن للطبيب أثر فيما تم إعلانه عنهم من أخطاء فيكون من الضروري أن يتحمل نتيجة الأخطاء المشتركة معهم، فمن الأمثلة على هذا قيام الطبيب الفاحص بتحويل المريض إلى المتخصص في تصوير الأشعة بالرغم من تيقنه بأن مصور الأشعة غير مؤهل بشكل كامل لأداء مهمة التصوير [40].

المبحث الثاني– آثار الخطأ الطبي للطبيب في الفقه والشريعة الإسلامية وما يترتب عليه:

تتمثل الطبيعة العامة والخاصة للعمل الطبي ومجالها العملي في الحفاظ على صحة الإنسان الذي خلقه الله، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [41]، وبالتالي فإن لمهنة الطب مكانة عالية لا تصل إليها المهن الأخرى، كما أن هذا الإنسان الذي خلقه الله وفق ميزان ومعجزات وضعها الله في خلقه حيث يقول سبحانه وتعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ

39 أنور يوسف حسين، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية للطبيب، دراسة مقارنة، مرجع سابق.

40 أحمد محمد صبحي أغرير، المسؤلية الإدارية عن أضرار المرافق العامة الطبية: دراسة مقارنة، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، 2015، ص 134.

41 القرآن الكريم، سورة ص، 72.

تَعْقِلُونَ﴾ [42]، فتلك الطبيعة تلزم الطبيب بأن يكون في غاية الدقة والإتقان دون تهور أو تسرع أو رعونة، فيجب على الطبيب أن يكون شديد الحرص على صحة الإنسان وحمايته.

وبالرغم من ذلك يجب الاعتراف بأن العمل البشري رغم الدقة والانتباه الذي يشمله لابد أن يكون خاضعاً للخطأ، فلا كمال إلا لله وحده، ونشير هنا إلى أن عمل الإنسان خاضع للخطأ والصواب، فلا يعتمد الإنسان فقط على العلم والمعرفة والوسائل الحديثة بل يلزمه تدريب ليتخلص من الأخطاء المحتملة، وبالتالي تم طرح تساؤل حول مدى مسؤولية الطبيب لما ينتج عنه من ضرر عائد على جسد المريض وما يترتب على ذلك من أثر [43].

المطلب الأول– خطأ الطبيب الجاهل: وهو من كان جاهلاً بالطب:

إن شروع هذا الطبيب لمهنة الطب منذ البداية تعلق به الحرمة لأن عموم النصوص تنهى عن الضرر للأخرين، وهو الذي تناوله حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: {من تطبب ولم يعلم منه طب قبل ذلك، فهو ضامن}، أي من تعاطى الطب ولم يسبق له فيه تجربة وعلم ومعرفة، (فهو ضامن) لما جنته يده بالدية إن مات بسببه تهوره بالإقدام على ما يقتل بغير معرفة فإن أتلف عضواً كانت عليه ديته، وإن أتلف الجسم كله ضمن دية النفس.

ويمكن القول أن دخول هذا الطبيب في مهنة الطب منذ البداية ملحقًا بالتحريم؛ لأن النصوص العامة تحرم الإضرار بالآخرين، وفي هذا الشأن نجد أنه محل اتفاق بين فقهاء المذاهب [44]، حيث قال الإمام الخطابي: "لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى فتلف المريض، كان ضامناً، والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعد، فإذا تولد من فعله التلف، ضمن الدية" [45]. وقال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: "وأما الأمر الشرعي فإيجاب الضمان على الطبيب الجاهل فإذا تعاطى علم الطب وعمله ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك" [46].

---

42 القرآن الكريم، سورة غافر، 67.

43 مصطفى أشرف مصطفى الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، مرجع سابق، ص 114.

44 المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج8، ص1194.

45 محمد بن إسماعيل الكحلاني الأمير الصنعاني، سبل السلام ج3، الإسكندرية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د.ت، ص250.

46 ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 4، 2015، ص 128.

كما جاء في حاشية الدسوقي (أن الطبيب إذا جهل علم الطب في الواقع (أو) (قصر في المعالجة حتى مات المريض بسبب ذلك فإنه يضمن) [47].

المطلب الثاني– خطأ الطبيب الحاذق:

يعرف الطبيب الحاذق بأنه طبيب ماهر لديه معرفة وترخيص من الدولة.

وقد عرف ابن القيم الجوزية الطبيب الحاذق أو الطبيب الماهر قائلًا: هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمراً:

أ– النظر في نوع المرض الذي هو من الأمراض، وفحص سببه مما حدث، والسبب الحقيقي الذي كان سبب حدوثه.

ب– قوة المريض، وهل هو مقاوم للمرض، أو أضعف منه، وما هو المزاج الطبيعي للجسم؟

ج– المزاج الذي يحدث على غير المسار الطبيعي، وعمر المريض.

د– عادات المريض، وحاضر الفصول وما يليق بها، بالإضافة إلى بلد وتربة المريض [48].

هـ– حالة الهواء وقت المرض، والنظر في الترياق لهذا المرض، بالإضافة إلى النظر إلى قوة الدواء ودرجته وموازنته مع قوة المريض.

و– ليس قصده كله إزالة هذا المرض فقط، بل إزالته بما يؤمنه من حدوث أصعب منه من أعراض بقطعه عنه وإزالته، فلا يمكن إزالته إذا كانت سوف تتسبب في ضرر كبير للمريض ولحياته.

ز– أن يعامل هذا المرض بالأسهل ثم الأسهل فلا ينتقل من العلاج بالطعام إلى الدواء إلا عند عدم قدرته على شفاء المريض، ولا ينتقد الدواء المركب إلا عندما يتعذر العلاج البسيط الذي وصفه الطبيب.

ح– النظر في السبب الذي أدى لحدوث المرض، هل هو معالَج أم لا، فإن تعذر معالجته، فعليه أن يحافظ على وجوده دون أذى للمريض، ولا يدفعه الجشع إلى علاج لا ينفع شيئًا، وإذا كان من الممكن معالجته، فيجب على الطبيب أن يفكر فيما إذا كان من الممكن القضاء عليه أم لا، وإذا كان الطبيب يعلم أنه لا يمكن القضاء عليه، فيجب أن يفكر في إمكانية تقليله أم لا.

ط– لا يخلط قبل أن يتقيأه المريض، بل ينوي تقيؤه.

---

47 محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج19، القاهرة، دار الفكر، د.ت، ص47.

48 محمد علي البار، الطب النبوي، ج1، السعودية، دار كنوز المعرفة، 2016، ص 129.

ي- أن يكون لدى الطبيب خبرة بأمراض القلوب والنفوس وأدويتها وعلاجها، وهذا مبدأ عظيم في علاج الجسد شكل عام، فيجب على الطبيب معرفة الأمراض النفسية والروحية ليتمكن من تقديم علاج كامل للمريض[49].

ك- اللطف على المريض، واللطف عليه مثل اللطف على الغلام.

ل- استعمال جميع أنواع العلاجات الطبيعية والإلهية المتاحة للطبيب، والعلاج بالخيال، لأن الأطباء الماهرين في التخييل لديهم أشياء غريبة لا يمكن لأي دواء أن يصل إليها.

م- ملاك أمر الطبيب بجعل علاجه وإدارته تتمحور حول ستة أركان: الحفاظ على الصحة الحالية، وإعادة الصحة المفقودة قدر الإمكان، والقضاء على المرض أو الحد منه قدر الإمكان، والتحقيق في أقل الشررين لإزالة الأكبر، وتفويت أقل المصلحتين لنيل أكبرهما، ومن لا يلتزم بتلك القواعد لا يكون طبيبًا [50].

وبناًء على ذلك، وقبل التطرق إلى خطأ الطبيب الحاذق (أو الطبيب الماهر) يجب ذكر الضوابط والمعايير التي وضعها الفقهاء في هذا الشأن حول من يباح له مباشرة الطب وتشمل يما يلي:

أ- أن يكون لديه معرفة بمهنة الطب.

ب- يجب أن يكون عمل الطبيب وفق أصول مهنة الطب.

ج- إذن المريض، يشترط أن يكون العلاج بإذن المريض البالغ العاقل أو من ينوب عنه إذا كان غير مؤهل.

د- ما قاله المالكية من ضرورة إذن الحاكم، وهو ما يعرف اليوم برخصة مزاولة مهنة الطب[51].

وبناًء على ذلك، يعاقب على أي انتهاك لأي من هذه الأسس والمعايير وتحويل عمل الطبيب من عمل شرعي أوكل إليه إلى عمل ممنوع.

وفيما يلي عرض لما ناقشه الفقهاء الأربعة حول الخطأ الطبي والعقوبات الرادعة التي يترتب عليها وحماية المريض والحفاظ على نفسه من أي سلوك خارج عن المعايير الطبية، وفي نفس الوقت حماية الطبيب، والحفاظ على شعلة البحث والتجديد، ويمكن تناول ذلك خلال الآتي:

أولًا- مذهب الحنفية:

49 مصطفى أشرف مصطفى الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، مرجع سابق، ص 117.

50 محمد علي البار، الطب النبوي، ج1، مرجع سابق، ص130 -131.

51 سعاد عثمان، الصحة والمرض: وجهة نظر علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 162.

يعتقد أصحاب هذا المذهب أنه لا ضمان على إجراءات مثل الحجام والبزاغ والفصاد، (وهم من كانوا يقومون بمهنة الطب في أوقات سابقة) طالما لم يتسبب في ضرر، ولكن إذا تسبب في ضرر فيجب عليه أن يضمن ما فعله [52].

ولا يشترط هذا المذهب سلامة العاقبة على الضرر الواقع على المريض، وبالتالي فلا ضمان إلا بالتجاوز لما تم الاعتياد عليه في هذا الموقف، وبالتالي لا يتقيد العقد بالسلامة، وفي هذا الشأن يقول صاحب بدائع الصنائع: (لأن السلامة والسراية هناك مبنية على قوة الطبيعة وضعفها ولا يوقف على ذلك بالاجتهاد فلم يكن في وسعه الاحتراز عن السراية فلا يتقيد العقد بشرط السلامة) [53]، وبالتالي فإنه لا يضمن إلا أن يخالف لمجاوزة الحد أو يفعل بغير أمره فيكون الطبيب هو الضامن [54].

ثانياً– المذهب المالكي:

في هذا الصدد أشار الإمام مالك رحمه الله إلى مشكلة الختان فقال: "والأمر المجمع عليه عندنا أن الطبيب إذا ختن فقطع الحشفة إن عليه الدية وأن ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة وأن كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى إذا لم يتعمد ذلك ففيه الدية"

أما عند المذهب المالكي فلا ضمانة إلا بهذا التقصير إذا كان الخاتن والطبيب من أهل العلم ، ولم يخطئ في فعله[55]. وأما أن الدية من أهله أو من مال الطبيب فله قولان: الأول لابن القاسم والثاني لمالك وهو الراجح لأنه تعمد ذلك[56].

ثالثاً– مذهب الشافعية:

قد اتبع أصحاب مذهب الشافعية مثالاً لعمل الطبيب وهو أنه: "إذا كان على رأس بالغ عاقل سلعة (خراج أو بثور)، لم يجز قطعها بغير إذنه، فإن قطعها قاطع بإذنه فمات، لم يضمن لأنه قطع بإذنه، وإن قطعها بغير إذنه فمات، وجب عليه القصاص لأنه تعدى بالقطع، وإن كانت على رأس صبي أو مجنون، لم يجز قطعها لأنه جرح

52 محمد أمين بن عمر عابدين، رد المحتار، ج24، القاهرة، عالم الكتب، 2003، ص 335.

53 علاء الدين أبي بكر مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج9، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003، ص 448.

54 السرخسي، المبسوط، ج16، فقه المذهب الحنفي، 1986م، ص18.

55 أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الاستذكار، ج 8، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م، ص 62.

56 أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج 9، الإسكندرية، دار المعارف، د.ت، ص 41.

لا يؤمن معه الهلاك، فإن قطعت فمات منه، نظر، فإن كان القاطع لا ولاية له عليه، وجب عليه القود، لأنها جناية تعدى بها، وإن كان أبًا أو جدًا وجبت عليه الدية"، وإن كان ولياً غيرهما: فيوجد رأيان يشملان ما يلي:

(الرأي الأول): أنه يجب عليه "القود"، لأنه قطع ما لا يجب عليه التعدي عليه من جسم الإنسان، (والرأي الثاني): أنه لا يجب عليه القود، لأنه لم يقصد من خلال ذلك القتل، وإنما قصده كان مساعدة المريض، فعلى هذا يجب عليه دية مغلظة، لأن تلك الحالة تعد عمد خطأ[57].

وفي هذا الصدد يشير الإمام الشافعي إلى أنه: "وإذا أمر الرجل أن يحجمه أو يختن غلامه أو يبيطر دابته فتلفوا من فعله، فإن كان فعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للمفعول به عند أهل العلم بتلك الصناعة، فلا ضمان عليه، وإن كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح، وكان عالماً به، فهو ضامن"[58].

ويشير الإمام الشافعي أيضًا إلى أنه: "والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل (يعني: الدية) أن يأمر الرجل الذي به الداء الطبيب أن يبط (يشق) جرحه، أو الأكلة (الحكة) أن يقطع عضواً يخاف مشيها إليه، أو يفجر له عرقاً أو الحجام أن يحجمه، أو الكاوي أن يكويه، أو يأمر أبو الصبي وسيد المملوك الحجام أن يختنه، فيموت في شيء من هذا، فلا عقل ولا مأخوذية (مسؤولية) إن حسنت نيته –إن شاء الله تعالى – وذلك أن الطبيب والحجام، إنما فعلاه للصلاح بأمر المفعول به"[59].

رابعاً– مذهب الحنابلة:

اتجه رواد مذهب الحنابلة على نفس الرأي الذي اتبعه عامة الفقهاء في هذا الشأن، حيث يشير ابن قدامة إلى أنه: (لا ضمان على حجام ولا ختان ولا متطبب إذا عرف منهم حذق الصنعة ولم تجن أيديهم) ويشير ذلك إلى أن هؤلاء إذا فعلوا ما أمروا به، لم يضمنوا بشرطين: يتمثل الشرط الأول في أن يكونوا ذوي مهارة واضحة في مهنتهم ولهم معرفة وعلم، لأنه إذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشرة القطع، وإذا قطع مع هذا كان فعلاً محرماً فيضمن سرايته كالقطع ابتداء.

أما الشرط الثاني: فيتمثل في ألا يتم التجاوز في القطع، فتتجاوز أيدي الأطباء ما ينبغي قطعه، وإذا تم تحقيق هذان الشرطان، فإنهما غير مضمونين؛ لأنهما قطعوا القطعة المأذون بها فيها، ولم يضمنوا سريتها، كقطع الإمام يد السارق، أو فعل الجائز المأذون به للقيام به.

فأما إن كان الطبيب ماهر ولكن ارتكب خطأ، مثل حالات الختان والحالات التي قد يرتكب فيها الطبيب خطأ غير مقصود، أو في حالة أن يقوم الطبيب باستئصال عضو من أعضاء جسم الإنسان وتسبب

57 أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ج 20، القاهرة، دار الفكر، 2015، ص 122.
58 الإمام الشافعي أبي عبدالله محمد بن إدريس، الأم، ج 6، القاهرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1987م، ص 172.
59 الإمام الشافعي أبي عبدالله محمد بن إدريس، الأم، ج 6، مرجع سابق، ص 175.

بذلك في ضرر للمريض، في تلك الحالة يضمن الطبيب هذا الضرر بسبب إتلاف، وبالتالي لا يختلف ضمانه بالعمد والخطأ، فأشبه إتلاف المال، ولأن هذا فعل محرم، فيضمن سرايته.

وقد استلزم الفقهاء لرفع الضمان توافر الإذن، فأشار إلى أنه: (وإن ختن صبيًا بغير إذن وليه، أو قطع سلعة من إنسان بغير إذنه، أو من صبي بغير إذن وليه، فسرت جنايته ضمن لأنه قطع غير مأذون)[60].

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. إن الفقهاء متفقون على عواقب الخطأ الطبي، وهو الضمان، وأن هذا الضمان مرتبط بانتهاكات واضحة وشبه متفق عليها بين الفقهاء، وإذا تجاوزها الطبيب أو تجاوز أحدها، فهو ضامن لضرر يده على المريض.
2. إذا اعتنى الطبيب بحقه في عمله كطبيب يمارس مهنة الطب بشكل مناسب، وأدى عمله إلى وقوع ضرر على المريض، ولا يمكن الاحتراز منه وتفاديه، فلا ضمان عليه؛ لأن الشفاء بيد الله وحده سبحانه وتعالى، وهنا نتطرق إلى القاعدة القانونية أن الواجب غير ملزم بوصف السلامة.
3. الابتعاد عن الأصول العلمية الخاصة بالمهنة يتعلق ويرتبط بثلاث حالات تتمثل في الابتعاد عن الأصول العلمية من الجانبين التطبيقي والنظري، وقيام الطبيب بالابتعاد عن الأصول العلمية من الجانب التطبيقي العملي، وعدم اتباع الأصول العلمية من الجانب النظري.
4. تتعدد صور الخطأ الطبي وتتمثل في ثلاث حالات أولها ارتباطها بالطبيب، والثانية ارتباطها بمساعدي الطبيب، والثالثة ارتباطها بكلاً من الطبيب ومساعديه.
5. يتم الخطأ الطبي في التشخيص في أمرين أولهما الإهمال وعدم الاكتراث خلال التشخيص، وثانيهما تسرع الطبيب في إقرار وتشخيص حالة المريض.
6. يظهر الخطأ الطبي خلال مرحلة العلاج في نوعين أولهما خطأ مترتب عن عدم الالتزام بالأصول العلمية المعروفة والمنتشرة في أوقات مباشرة ومتابعة العلاج وهو يمثل الخطأ الفني المهني، وثانيهما خطأ مترتب على عدم الاهتمام بقواعد الحذر والحيطة خلال وصف وشرح العلاج، ويعرف بالخطأ المادي.

التوصيات:

1. عمل الطبيب ملتزماً بالمنهج المقرر من قبل الأطباء واتباعه له، فبذلك هو يتوافق مع الأصول العلمية
2. ضرورة الاهتمام بالأطباء في مختلف تخصاصتهم وتأهيلهم بما يتوافق مع متطلبات مهنة الطبي.

60 عبدالله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، المغني، ج 12، الرياض، دار عالم الكتاب، 1997، ص ص 58-59.

3. وجود جهات رقابية من جانب وزارة الصحة للرقابة على المستشفيات والعيادات الخاصة للتأكد من مباشرة الأطباء لمهنتهم بشكل جيد.

المصادر والمراجع

أولاً– المراجع العربية:

أ– المعاجم:

المعجم الوسيط . 2014م. ج 1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

ب– الكتب:

ابن قيم الجوزية. 2015م. زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 4.

أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي. د.ت. الشهير بالصاوي المالكي، *حاشية الصاوي على الشرح الصغير*، ج 9، الإسكندرية، دار المعارف.

أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي. 2015م. *المجموع شرح المهذب*، ج 20، القاهرة، دار الفكر.

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. 2000م. *الاستذكار*، ج 8، بيروت، دار الكتب العلمية،

أحمد محمد صبحي أغرير. 2015م. *المسؤلية الإدارية عن أضرار المرافق العامة الطبية: دراسة مقارنة*، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد.

الإمام الشافعي أبي عبدالله محمد بن إدريس. 1987م. *الأم*، ج 6، القاهرة، دار الفكر للنشر والتوزيع.

أنور يوسف حسين. 2014. *ركن الخطأ في المسؤولية المدنية للطبيب*، دراسة مقارنة، المنصورة، دار الفكر والقانون.

زكريا الأنصاري. 2015م. *حاشية الجمل*، ج 2، الأردن، الياقوتة الحمراء للبرمجيات.

السرخسي. 1986م. *المبسوط* ، ج16، فقه المذهب الحنفي، بيروت، دار المعرفة.

سعاد عثمان. 1991م. *الصحة والمرض: وجهة نظر علم الاجتماع والأنثروبولوجيا*، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

صالح بن محمد بن مشعل العتيبي. 2019م. *الأخطاء الطبية وتقدير التعويض عنها في النظام السعودي*، دراسة تطبيقية، الرياض، مكتبة القانون الاقتصاد.

طارق صلاح الدين محمد أيوب. 2015م. *المسؤولية الجنائية للطبيب المترتبة على إفشاء السر المهني*، القاهرة، مكتبة الأنجلو.

طه عثمان أبو بكر المغربي. 2014م. *المسؤلية الجنائية عن الأخطاء الطبية في مجال التوليد*، المنصورة، دار الفكر والقانون.

عبد الصبور عبد القوي علي مصري. 2011م. *جرائم الأطباء والمسؤولية الجنائية والمدنية عن الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون*، القاهرة، دار العلوم.

عبدالله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو. 1997م. *المغني*، ج 12، الرياض، دار عالم الكتاب.

علي بن محمد بن علي الجرجاني. 1405م. *التعريفات*، بيروت، دار الكتاب العربي.

محمد أمين بن عمر عابدين. 2003م. *رد المحتار*، ج24، القاهرة، عالم الكتب.

محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي شمس الدين. 1994م. مغنى المحتاج، ج 10، لبنان، دار الكتب العلمية.

محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي. د.ت. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج19، القاهرة، دار الفكر.

محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله. 1939م. *الأم*، ج 6، بيروت، دار المعرفة.

محمد بن إسماعيل الكحلاني الأمير الصنعاني. 1939م. *سبل السلام*، ج3، الإسكندرية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

محمد بن محمد المختار الشنقيطي. 1994م. *أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها*، جدة، مكتبة الصحابة.

محمد عزمي البكري. 2016م. *الخطأ الطبي وجريمة إفشاء سر المهنة الطبية، موسوعة القانون المدني الجديد*، القاهرة، دار محمود للنشر والتوزيع.

محمد علي البار. 2016م. *الطب النبوي*، ج1، السعودية، دار كنوز المعرفة.

محمود سمير العوادة. 2020م. *المسؤولية المدنية عن خطأ الطبيب في مجال نقل الأعضاء البشرية، دراسة مقارنة*، الأردن، دار الكتاب الثقافي.

محمود نجيب حسني. 1998م. *شرح قانون العقوبات اللبناني العام*، الطبعة الثالثة، بيروت.

منذر الفضل. 2012م. *المسؤولية الطبية*، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ج–الرسائل العلمية:

خالد علي جابر المري. 2013م. المسؤولية المدنية للفريق الطبي بين الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق.

مصطفى أشرف مصطفى الكوني. 2009م. الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

د- المجلات العلمية:

زهرة بن عبد القادر. 2017م. *رابح فغرور، الخطا الطبي بين الشريعة الإسلامية والقانون*، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 4، ع 2.

المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج8.

هـ-مواقع الإنترنت:

أبو علي الحسين بن علي بن سينا، *القانون في الطبي*، ج 1، تحقيق وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، الموقع www.Shamela.ws تاريخ الدخول للموقع 18-7-2022.

الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع www.ssfcm.org/ssfcm_ar/index تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022 تحت عنوان: *فقه وأدب الطب أخلاق المهنة أنظمة و قوانين*. موقع www.Ar.jurispedia.org تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022.

شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، *تحفة المحتاج في شرح المنهاج* – ج26، شرح متن منهاج الطالبين للنووي المتوفي 676هـ، موقع الإسلام، http://www.al-islam.com تاريخ الدخول للموقع 18-7-2022.

المسؤولية الطبية بين التراث العربي والإسلامي عن موقع، www.islamicmedicine.org تاريخ الدخول للموقع 19-7-2022.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Cherri Hobgood et. al. 2005. *The Influence of the Causes and Contexts of Medical Errors on Emergency Medicine Residents' Responses to Their Errors: An Exploration*، *Academic Medicine*، Vol. 80، No. 8.

Haradhan Kumar Mohajan. 2018. *Medical Errors Must be Reduced for the Welfare of the Global Health Sector*، International Journal of Public Health and Health Systems، Vol. 3، No. 5.

Zamzam Ahmed، Mohammad Saada، Alan M. Jones & Abdullah M. Al-Hamid، *Medical errors: Healthcare professionals' perspective at a tertiary hospital in Kuwait*، PloS ONE، 14(5).